IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/772
Date: 13 November 2009

General Distribution
Arabic
Original: English

رسالة وردت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩
من البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية
نيابة عن فرع حركة عدم الانحياز في فيينا

تلقت الأمانة رسالة مؤرخة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ من البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية نيابة عن فرع حركة عدم الانحياز في فيينا، تتناول المسائل المتعلقة بعمل الوكالة الواردة في القرار ١٨٨٧ الذي اعتمده مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

وحسبما طُلب في تلك الرسالة، تُعمّم طيه الرسالة بغرض إعلام الدول الأعضاء.

الملحق

البعثة الدائمة
لجمهورية مصر العربية

السفير

UN/35 1/09

٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

صاحب السعادة،

يشرفني أن أكتب إليكم نيابة عن فرع حركة عدم الانحياز في فيينا.

لقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية طلب عقد اجتماع لمجلس الأمن، على مستوى رؤساء الدول والحكومات، يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، لمناقشة ضمن جدول الأعمال البند المعنون "عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي".

في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أرسل الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة رسالة، نيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن (الولايات المتحدة الأمريكية). وقد استرعت الرسالة انتباههما تجاه الفقرات ذات الصلة التي توضح مواقف حركة عدم الانحياز حول هذه المسالة الهامة، كما تم التأكيد عليه في الوثيقة النهائية التي أعتمدت في أثناء القمة الخامسة عشرة لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز التي عُقدت في شرم الشيخ بمصر يوم ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وبناءً عليه، رجا الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية، نيابة عن حركة عدم الانحياز، تعميم هذه الرسالة والوثيقة المرفقة بها، كوثيقة رسمية لمجلس الأمن وتوزيعها في شكلها الحالي على أعضاء المجلس. وبناءً على ذلك، تم توزيع الوثيقة تحت الرمز S/2009/459.

وأملت حركة عدم الانحياز أن تكون مساهمتها قد أثرت مداولات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، وأن تكون مواقفها قد أخذت في الاعتبار في صياغة أية وثيقة اقتضت موافقة المجلس في نهاية تلك القمة الهامة. بيد أن العديد من القضايا الأساسية التي تناولها القرار ١٨٨٧، الذي اعتمده المجلس في أثناء اجتماعه رقم ٦١٩١ يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، تدل على نقيض ذلك.

وفي هذا السياق، أودّ، نيابة عن فرع حركة عدم الانحياز في فيينا، معالجة النقاط التالية الأكثر أهمية التي يتناولها هذا القرار بخصوص عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة):

١- مناشدة الدول من أجل اعتماد ضوابط وطنية أكثر صرامة في تصدير السلع والتكنولوجيات الحسّاسة لدورة الوقود النووي (الفقرة ١٣ من المنطوق)؛ وحثّ مجلس محافظي الوكالة على الموافقة في أقرب وقت ممكن على التدابير الرامية إلى إرساء نـُهج متعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي، بما في ذلك ضمان الإمداد بالوقود النووي والتدابير ذات الصلة، كوسائل فعالة تعالج تزايد الحاجة إلى الوقود وخدمات الوقود النووي وتدنية خطر الانتشار (الفقرة ١٤ من المنطوق).

٢- تشجيع الدول على تقييد الصادرات النووية بمطالبة الدولة المتلقية، في حالة إنهاء اتفاق الوكالة بشأن الضمانات أو الانسحاب منه أو اكتشاف مجلس محافظي الوكالة عدم امتثالها لهذا الاتفاق، الموافقة على أن يكون للدولة المورّدة حق المطالبة باسترجاع المواد والمعدات النووية المقدمة قبل الإنهاء أو عدم الامتثال أو الانسحاب، بالإضافة إلى أي مواد نووية خاصة منتجة بواسطة استخدام تلك المواد أو المعدات (الفقرة ١٨ من المنطوق)

٣- تشجيع الدول على النظر فيما إذا كانت الدولة المتلقية موقعة ومصدقة على بروتوكول إضافي بالاستناد إلى البروتوكول النموذجي الإضافي في اتخاذ القرارات بشأن الصادرات النووية (الفقرة ١٩ من المنطوق).

٤- حثّ الدول على تقييد الصادرات النووية بمطالبة الدولة المتلقية، في حالة إنهاء اتفاق الوكالة بشأن الضمانات، الموافقة على استمرار الضمانات إزاء أي مواد ومعدات نووية مقدمة قبل إنهاء الاتفاق، بالإضافة إلى أي مواد نووية خاصة منتجة بواسطة استخدام تلك المواد أو المعدات (الفقرة ٢٠ من المنطوق).

صاحب السعادة،

وفي هذا الصدد، تودّ حركة عدم الانحياز التأكيد من جديد على المواقف المبدئية التالية:

١- تؤكد حركة عدم الانحياز على أن الوكالة منظمة حكومية دولية مستقلة مرتبطة بمنظومة الأمم المتحدة، لها دور تقني وترويجي في مجال الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية. وتعمل بوصفها الوكالة الوحيدة لتطبيق الضمانات النووية، وتظل تمثل أنسب منتدى متعدد الأطراف لمعالجة مسائل التحقق النووي والضمانات النووية. وهي أيضاً نقطة اتصال مركزية عالمية في مجال تقديم المساعدة التقنية قصد توسيع نطاق مساهمة الطاقة الذرية في السلم والصحة والازدهار في كل أنحاء العالم.

٢- وتؤكّد حركة عدم الانحياز من جديد تأييدها لكافة الجهود الرامية إلى تحسين عمل الوكالة من جميع النواحي، في إطار سلطتها القانونية بموجب النظام الأساسي، مع مراعاة حق الدول الأعضاء الأساسي والثابت في أن تعكف، دون تمييز، على إجراء بحوث في مجال الطاقة النووية وعلى إنتاج تلك الطاقة واستخدامها لأغراض سلمية.

٣- بينما تعي حركة عدم الانحياز كل الوعي أهمية الضمانات النووية والأمان النووي، تعارض أي محاولة ترمي إلى عكس ترتيب أولويات الوكالة من خلال إعطاء الأسبقية لاعتبارات الضمانات والأمان على نحو يؤدي إلى تقييد الدور الترويجي المُناط بالوكالة.

٤- وعلاوة على ذلك، تشدّد حركة عدم الانحياز على المسؤولية الرئيسية المنصوص عليها في النظام الأساسي لمجلس محافظي الوكالة المتمثلة في معالجة قضايا الضمانات في حالة فشل الدولة المتلقية أو الدول المتلقية في اتخاذ الإجراءات التصحيحية كاملة خلال مهلة معقولة في حالة عدم الامتثال بالتزاماتها تجاه ضمانات الوكالة. والمجلس هو الوحيد، بموجب الفقرة (ج) من المادة الثانية عشرة من نظام الوكالة الأساسي، "الذي قد يتخذ [بعد ذلك] أحد التدبيرين التاليين أو كليهما: الإيعاز بخفض أو وقف

المساعدة التي تقدمها الوكالة أو يقدمها أحد الأعضاء، وطلب ردّ المواد والمعدات الموضوعة تحت تصرف العضو أو مجموعة الأعضاء المتلقية".

٥- وترفض حركة عدم الانحياز بشدة وضع شروط ومتطلبات أساسية جديدة للصادرات النووية التي تتعارض مع نظام الوكالة الأساسي.

٦- وتؤكّد حركة عدم الانحياز من جديد على أن الوكالة ليست بعدُ في وضع لاستخلاص استنتاجات أو اتخاذ أي قرارات أو توصيات بخصوص نـُهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، بما في ذلك ضمان الإمداد بالوقود النووي والتدابير ذات الصلة. وعليه، فإن المزيد في النظر في هذه المسألة يتعين أن يستند إلى إطار مفاهيمي متّسق وشامل يعالج بشكل مناسب آراء وشواغل حركة عدم الانحياز. وتوصي حركة عدم الانحياز، رهناً بأحكام النظام الأساسي، بأن يُتّخذ أي قرار بشأن تنفيذ أي اقتراح في هذا الصدد بتوافق الآراء من طرف المؤتمر العام، قصد مراعاة آراء وشواغل كافة الدول الأعضاء.

٧- وفي غضون ذلك، تؤكد حركة عدم الانحياز على عقد جميع الدول الأعضاء للوكالة في سياق الالتزامات القانونية الخاصة بكل منها اتفاقات الضمانات مع الوكالة لضمان عدم استخدام المساعدة المقدمة لتحقيق أي غرض عسكري. وبعد اتخاذ تلك الالتزامات، ليس ثمة أي أساس لاستثناء أي مواد أو تكنولوجيات "حساسة" استناداً إلى الفرضية القائمة على أن تلك المواد أو التكنولوجيات تنطوي على "أخطار الانتشار".

٨- وتلاحظ أيضاً حركة عدم الانحياز بقلق أن ثمة حالات حيث افترضت بعض وثائق الوكالة أن الحصول على تكنولوجيات نووية سلمية معيّنة يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وتعرب حركة عدم الانحياز عن رفضها القاطع لأي محاولة من أي دولة عضو قصد استخدام برنامج التعاون التقني للوكالة كوسيلة لتحقيق أغراض سياسية بانتهاك نظام الوكالة الأساسي.

٩- وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد على وجوب التمييز بشكل واضح بين الالتزامات القانونية للدول الأعضاء بموجب اتفاقات الضمانات الخاصة بكل منها وبين التعهّدات الطوعية التي قطعتها على ذمّتها، من أجل ضمان عدم تحويل تلك التعهّدات الطوعية إلى التزامات رقابية قانونية.

١٠- وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد أيضاً على أنه ينبغي للدول الأعضاء التي لديها شواغل بشأن عدم امتثال الدول الأعضاء الأخرى لاتفاقات الضمانات الخاصة بها، أن توجه تلك الشواغل مشفوعة بأدلة ومعلومات إلى الوكالة، لتنظر وتحقق فيها وتستخلص استنتاجات وتقرر حول الإجراءات الضرورية التي ينبغي اتخاذها وفقاً لنظامها الأساسي.

وتعرب أيضاً حركة عدم الانحياز عن أسفها إزاء فشل مجلس الأمن، بينما هو يشدّد على مسؤوليته الرئيسية على معالجة التهديدات تجاه السلم والأمن الدوليين من خلال قراره ١٨٨٧، في الاعتراف بالحاجة إلى إرساء صك شامل متعدد الأطراف يمنع الهجمات أو التهديد بالهجوم على المرافق النووية المكرّسة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

صاحب السعادة،

إنّ حركة عدم الانحياز تعتقد أنها من خلال مواقفها المبدئية قد ساهمت بشكل مفتوح وبناء في المسائل المهمة المثارة في إطار الوكالة في جميع نواحي عملها. وعلى الرغم من فشل قرار مجلس الأمن رقم ١٨٨٧ في التعبير عن هذه الآراء، تواصل حركة عدم الانحياز التطلّع إلى حوار بنّاء في إطار الوكالة حيث تُعالج هذه الآراء على نحو مناسب.

وأخيراً، ونظراً لمدى أهمية هذه المسألة، فإنني أرجو منكم، نيابة عن فرع حركة عدم الانحياز في فيينا، التكرم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية صادرة عن الوكالة.

وأغتنم هذه الفرصة لأعبِّر لسعادتكم من جديد عن أسمى آيات التقدير.

[توقيع]

إيهاب فوزي
الرئيس
رئيس فرع حركة عدم الانحياز في فيينا

سعادة السيِّد محمد البرادعي
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

صورة إلى: سعادة السيد بان كي-مون
الأمين العام للأمم المتحدة

سعادة السيد لي لونغ مينه
السفير والممثل الدائم لجمهورية فييت نام الاشتراكية
رئيس مجلس الأمن (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)